رجال أعمال لـ "الوطن": الملك عبد الله رجل الاقتصاد الأول وصانع الطفرة

خادم الحرمين يقود ورشة إصلاحات اقتصادية متكاملة ويؤسس لمدن تعزز الرفاه والاستثمار

خادم الحرمين الشريفين خلال افتتاحه عدداً من المشروعات في مدينة الملك عبدالله الاقتصادية

ويستمع إلى شرح عن مدينة حائل الاقتصادية

(الإخبارية الوطن)

تغييرات جذرية في الأنظمة والتشريعات الداعمة للاستثمار وتوسيع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل

جدة: مشاري الوهبي

تشهد المملكة في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز ورشة إصلاحات اقتصادية متكاملة منذ عام 2005، أفرزت تغيرات جذرية في الأنظمة والتشريعات الداعمة للاستثمار وتوسيع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل.

واعتبر خبراء اقتصاديون ورجال أعمال الملك عبد الله بن عبد العزيز رجل الاقتصاد الأول في المملكة، في ظل قيادته البلاد نحو تحقيق طفرة اقتصادية خلال السنوات الثلاث الأخيرة تكللت نتائجها بتسجيل فوائض متتالية للميزانية العامة للدولة، كما تعزز مكانة المملكة كلاعب مؤثر على الساحة الاقتصادية العالمية في مرحلة ما بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

وتبنت المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين إنشاء 4 مدن اقتصادية جديدة في المملكة تؤسس لفجر جديد وعهد زاهر من الاستثمارات المحلية والعالمية، فضلا عن إسهامها في تغيير هذه المدن لطبيعة الجغرافيا والاقتصادية المستقبلية للمملكة، وتوزيع التنمية على مناطق البلاد.

فقد أعطى خادم الحرمين الضوء الأخضر لتنفيذ 4 مدن اقتصادية في رابغ وحائل والمدينة المنورة وجازان، ويقدر حجم الاستثمارات المستهدفة المتوقع ضخها في المدن الاقتصادية الأربع التي جرى الإعلان عنها بنحو 280 مليار ريال خلال السنوات العشر المقبلة، توفر أكثر من مليوني وظيفة خلال العقد المقبل.

وستحقق كل من مدينة الملك عبد الله الاقتصادية في رابغ، ومدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في حائل، ومدينة المعرفة الاقتصادية في المدينة المنورة، ومدينة جازان الاقتصادية 4 أهداف رئيسية للمملكة تتمثل في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، والتنوع الاقتصادي، وتوفير الوظائف، وتحديث البنى التحتية ونقل المعرفة.

واعتبر اقتصاديون ورجال أعمال تحدثوا لـ "الوطن" تأسيس المدن الاقتصادية باستثماراتها المستهدفة (280 مليار ريال) محفزا آخر لنمو قطاع العقار السعودي وتوقعوا أن تشهد شريحة عقارات التجزئة وشريحة العقارات الفندقية محفزات قوية للطلب.

ويشير عضو غرفة جدة زياد البسام، إلى اهتمام خادم الحرمين الشريفين بالجانب الاستثماري وتنافسية المملكة على المستوى العالمي، مستشهدا بخطط الهيئة العامة للاستثمار لجعل المملكة ضمن أفضل عشر دول في ناحية جذب الاستثمار في نهاية عام 2010.

وقال البسام لـ "الوطن إن توجهات الملك عبد الله عززت خطى عجلة الإصلاح الاقتصادي في البلاد من الناحية التشريعية والتنظيمية، فلم تشهد البلاد في وقت سابق مثل ما تشهده في الفترة الحالية من انفتاح اقتصادي يقوم على أسس مهنية وخطط استراتيجية، تستهدف تنويع مصادر الدخل القومي وتعزيز جاذبية الاستثمار في البلاد.

وأشار إلى النقلة الكبيرة التي شهدتها العديد من القطاعات الاقتصادية في البلاد من خلال توجهات خادم الحرمين الشريفين، لتخصيص العديد من القطاعات الحيوية وإعلان برامج تخصيص طموحة وهادفة، وتحويل العديد من الشركات المملوكة للدولة إلى مساهمة عامة.

وقال "شاهدنا خلال الفترة الماضية إنشاء العديد من الشركات المساهمة الكبرى والتي تقوم على أسس الشراكة من المواطنين الأفراد، لافتا إلى أنها تمثل جزءا كبيرا من توزيع الثروة والعوائد الوطنية بين كافة المواطنين من خلال فتح باب المساهمة في شركات يستهدف أن تكون محورا رئيسا في الاقتصاد الوطني خلال الفترات المقبلة".

وأضاف البسام أن المراقب حين يشاهد على المستوى الاقتصادي للبلاد ما يجري تأسيسه من مدن اقتصادية متخصصة، سيتيقن بحكمة قرار انشائها، وبعد الفكر الاستراتيجي لها، وهي التي أتت بتوجيهات من خادم الحرمين الشريفين، مشيرا إلى أنها ستسهم خلال العقد المقبل للاقتصاد السعودي، في إحداث نقلة نوعية على مستوى تنويع مصادر الدخل، وضمان رفاهية الأجيال المقبلة.

وأشار إلى إعلان خادم الحرمين الشريفين إنشاء "مركز الملك عبدالله المالي" والذي سيكون المركز الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط من ناحية الحجم والتنظيم، ومن حيث المواصفات التقنية، ليضاهي أكبر المراكز العالمية المماثلة، بمثل نقلة نوعية للقطاع المالي في المملكة.

وقال إن المركز سيدعم تطوير السوق المالية وسيرفع مساهمة القطاع المالي في تنمية الاقتصاد الوطني بكل إمكانياته المتاحة، ويفتح للشباب السعودي الطموح فرصا وظيفية متخصصة عالية المهنية والجدوى المالية.

من جانبه لفت عضو مجلس الشورى الدكتور إحسان بوحليقة، إلى أن الفكر الاقتصادي لخادم الحرمين الشريفين ساهم في فتح المجال للاستثمار في العديد من القطاعات الحيوية، مع اهتمامه بالجانب التشريعي وتحديث أنظمة الاستثمار في المملكة.

وأشار بوحليقة، إلى اهتمام الملك عبد الله بالوضع الاقتصادي للمواطنين عبر سن العديد من القرارات والدعم للمواد الغذائية الأساسية التي ستأتي أكلها في القريب العاجل، لمواجهة غلاء المعيشة كما تؤسس لرفاهية اقتصادية.

وقال "نلمس اهتمام المليك في إيجاد سبل ميسرة لتملك المواطنين مساكن، فعمد إلى التوجيه ببناء تشريعي في مجال منظومة الرهن العقاري والتمويل العقاري، تسهم في تيسير تملك مسكن لكل مواطن، وفق أسس تمويلية ميسرة.

وأضاف يظهر توجه القرار الحكومي بقيادة الملك عبد الله، إلى الاهتمام بتطبيق برنامج تنمية متوازنة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، لافتا إلى الـ17 قرارا التي استهدفت تخفيف شأن ظاهرة الغلاء وارتفاع المعيشة، والبعد الاستراتيجي الذي تحمله كل فقرة في القرارات الـ17.

من جانبه قال رجال الأعمال علي باسمح إن القرار الاقتصادي في عهد الملك عبد الله كان له بعد إنساني حكيم من خلال تلمسه لوضع المواطنين والمقيمين بشكل مباشر، فعمل على اتخاذ عدة قرارات تسهم في الحد من تأثير غلاء المعيشة العالمي على المستهلك.

ويشير باسمح إلى برنامج خادم الحرمين للابتعاث معتبره استثمارا ضخما في تنمية الموارد البشرية وتأهيل الأجيال المقبلة، لقيادة العديد من القطاعات الحيوية على المستوى الاقتصادي والتجاري والقطاعات الطبية والتعليمية، معتبره خير استثمار للأجيال المقبلة.

وأضاف كان للملك في الجانب التعليمي نظرة استراتيجية وهدف بعيد المدى لا يتوقف عند الجيل الحالي، فإعلان تأسيس جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية يمثل حجر الزاوية في هذه النظرة، إضافة إلى ما يقوم به من فتح العديد من الجامعات وتوزيعها على العديد من مناطق البلاد.

يذكر أن "مدينة الملك عبد الله الاقتصادية تمتد على مساحة 168 مليون متر مربع، في موقع استراتيجي متميز على ساحل البحر الأحمر. ويتقسم المشروع إلى 6 مناطق رئيسية هي: الميناء البحري، والمنطقة الصناعية، وحي الأعمال المركزي (ويشمل الحي المالي)، والمنتجعات، والمدينة التعليمية، والأحياء السكنية.

ويقوم تحالف يضم 10 شركات بتطوير مدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية في منطقة حائل التي أعلنت عن توجهها لطرح 30 ٪ من أسهمها للاكتتاب العام.

وسيعيد مشروع المدينة الجديد الأهمية التاريخية والجغرافية التي اكتسبتها حائل خلال فترات طويلة، كبوابة اقتصادية رئيسية لن تخدم دول المنطقة فحسب، بل ستشمل خدماتها النطاق العالمي، عبر توفير طرق برية وجوية وحديدية تخدم الركاب والبضائع، وتوفر قدرات تصنيع عالية التقنية للمحاصيل الزراعية التي تزخر بها حائل، ودول الجوار القريبة منها.

أما "مدينة المعرفة الاقتصادية" فتقع الأرض شرقي المدينة المنورة على بعد 5 كيلومترات من الحرم النبوي الشريف على طول طريق الملك عبد العزيز بين الخط الدائري الثاني والثالث وعلى مساحة 4,8 ملايين متر مربع، فيما يصل حجم استثمارات المشروع إلى 25 مليار ريال، ويتم تنفيذه خلال 12 عاما.

ويتكون المشروع من عدة عناصر رئيسة تشمل، مجمع طبية للتقنية والاقتصاد المعرفي، ومعهد للدراسات التقنية المتطورة، ومتحف تفاعلي للسيرة النبوية، ومركز دراسات الحضارة الإسلامية.

كما تشمل المدينة مجمعا للدراسات الطبية والعلوم الحيوية والخدمات الصحية المتكاملة التي تضم العيادات والمختبرات المساندة، ومركزا متكاملا للأعمال.

ويشتمل المشروع أيضا على مناطق سكنية وفلل وشقق فندقية بمختلف المستويات والتي صممت لتستوعب ما يقارب 200 ألف نسمة، كما تم تزويد المشروع بكامل الخدمات التعليمية لسكان المدينة الرائدة بمستوى عالمي وأرقى المنشآت التعليمية، كما تتسع المدينة لأكثر من 4,000 محل تجاري تغطي كافة احتياجات سكان المدينة، إضافة إلى تلبيتها لمتطلبات الزوار من المشتريات بجميع المستويات وإيجاد مركز استقطاب سياحي وترفيهي فريد من نوعه في المدينة بما يقدمه من تجربة تسوق عائلي تحيي عبق التراث المعماري الأصيل للمدينة المنورة.

وتغطي منطقة الأسواق مساحة تزيد على 500 ألف متر مربع من المشروع تمتد على جانبي طريق الملك عبد العزيز وتتوسطها الساحة الرئيسة بالمشروع. كما يضم المشروع مسجد الملك عبد العزيز الذي يتسع لحوالي 10 آلاف مصل.

أما مشروع "مدينة جازان الاقتصادية" فيهدف إلى تحقيق خطط التنمية المتوازنة والتنوع الاقتصادي وتوفير فرص العمل وتحديث البنية التحتية ونقل المعرفة. وسيتم تخصيص ثلثي مساحة هذه المدينة للصناعات المختلفة فيما ستكون الطاقة الاستيعابية للمنطقة السكنية 25 ألف نسمة، كما تشتمل المدينة على محطة للطاقة والتحلية والتبريد وجزيرة أعمال ومركز حضاري وكورنيش ومنطقة تعليمية وميناء صناعي وسيتم تخصيص 2,5٪ من أسهم الشركة لذوي الدخل المحدود من أبناء وبنات منطقة جازان، فيما سيتم وضع الأسهم في صندوق استثماري يستفيد من ريعه ذوو الدخل المحدود في المنطقة على المدى الطويل.

وتوقعت الهيئة العامة للاستثمار أن يصل متوسط دخل الفرد السنوي في المدن الاقتصادية الجديدة التي جرى الإعلان عنها، إلى 125,7 ألف ريال في عام 2020، وهو رقم يزيد أكثر من الضعف عن متوسط دخل الفرد السعودي الحالي.

ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان هذه المدن الاقتصادية 4,5 ملايين نسمة، وأن يصل الناتج الإجمالي للمدن الاقتصادية الجديدة 562,5 مليار ريال في عام 2020، وهو رقم يعادل الناتج القومي لكل من سنغافورة، وبرشلونة معا.

وطبقا للبيانات فإن مساحة المدن الاقتصادية الجديدة ستعادل 4 أضعاف مساحة هونج كونج، بينما ينتظر أن توفر هذه المدن في المقابل فرص عمل لنحو 1,3 مليون شخص.

وانعكست الطفرة الاقتصادية التي تشهدها المملكة على المواطنين، حيث صدرت مكرمة خادم الحرمين الشريفين بزيادة رواتب العاملين السعوديين في الدولة من مدنيين وعسكريين، وكذلك المتقاعدين بنسبة 15٪ باستثناء الوزراء ومن في مرتبتهم وشاغلي المرتبة الممتازة. الإصلاحات والقرارات الاقتصادية وأقر مجلس الوزراء قرارات عديدة في الشأن الاقتصادي من أبرزها موافقته على مشروع نظام الطيران المدني وإيقاف تحصيل رسوم القدوم والمغادرة للسفن في ميناء جازان وذلك لمدة 5 سنوات.

كما وافق المجلس على الضوابط والإجراءات الخاصة بتنظيم الترخيص للمساهمات العقارية وكان من أهم ملامحه أنه لا يجوز طرح أي مساهمة عقارية من أي نوع أو جمع أموال لها أو الإعلان عنها أو الموافقة عليها إلا بعد استيفاء الإجراءات والشروط الواردة في هذه الضوابط.

وحول القطاع المالي والسياسة المالية في السعودية اتخذ مجلس الوزراء إجراءات إصلاحية من بينها إنشاء هيئة السوق المالية بمقتضى نظام السوق المالية الجديد وتقوية نظام مكافحة غسل الأموال والجهود المبذولة لتقوية نطاق الإحصاءات الاقتصادية وتعزيزها جودتها.

وقرر مجلس الوزراء الموافقة على عدد من الإجراءات من أهمها قيام جميع الأجهزة الحكومية بالتنسيق والتعاون الكاملين مع مصلحة الإحصاءات العامة وتزويدها بشكل دوري ومستمر بالبيانات الاقتصادية. وقيام الجهات المختصة ببذل مزيد من الجهود لتحسين الشفافية في إعداد البيانات. وقيام الجهات المختصة بتعميق السوق الثانوية للأوراق المالية وإنشاء سوق ثانوية للسندات الحكومية.

وأقر المجلس مشروع نظام الكهرباء، ونظاماً جديداً للعمل اشتمل على 16 باباً و245 مادة تنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل وعمليات توظيف السعوديين وغير السعوديين.

كما صدر أمر ملكي بتشكيل مجلس لحماية المنافسة يهدف إلى منع الاحتكار، وتحقيق المنافسة العادلة، والحد من الأساليب التي قد تؤثر على العدالة التنافسية في السوق بما ينسجم مع متطلبات انضمام السعودية إلى منظمة التجارة العالمية.

وفي إطار خطط التنمية الطموحة تم إقرار خطة التنمية الثامنة، التي تستهدف الوصول بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى نحو 895,2 مليار ريال في عام 2009، مقارنة بناتج محلي إجمالي بلغ 714,9 مليار ريال في عام 2004، بمعدل نمو سنوي قدره 4,6٪ بالأسعار الثابتة لعام 1999.

وذكر التقرير الصادر من وزارة الاقتصاد والتخطيط حول خطة التنمية الثامنة أن هذا النمو سينعكس في زيادة نصيب الفرد السعودي من الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 48,2 ألف ريال في عام2009.

ويتوقع أن تزداد إسهامات القيمة المضافة التي تولدها القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للعام الأخير من الخطة إلى نحو 75,7٪.

وينتظر أن تنمو قيمة إجمالي الاستثمارات من نحو 146,6 مليار ريال في عام 2004 إلى 243,9 مليار ريال عام 2009، بأسعار عام 1999 الثابتة.

اهتمام بالوضع الاقتصادي للمواطنين ودعم متواصل للمواد الأساسية في مواجهة غلاء المعيشة

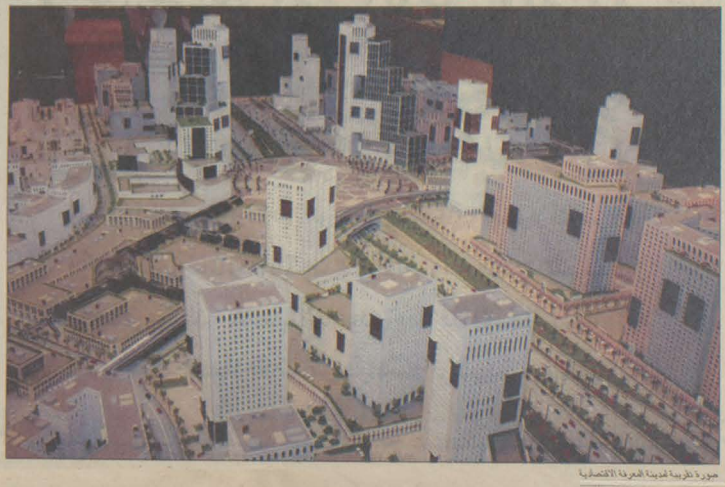

جورة تقريبية لمدينة المعرفة الاقتصادية